

ورقة سياسية: تفكيك كارتال البنوك وإصلاح القطاع المالي

الملخص التنفيذي

تواجه تونس اليوم معضلة مالية عميقة تتمثل في هيمنة كارتال البنوك على القطاع المالي، وهو ما يعطل مسار التحول نحو اقتصاد عصري عادل وشامل. هذا الاحتكار البنكي لا يكتفي بالسيطرة على التمويل التقليدي، بل يفرض قيوداً تنظيمية مشددة تُقصي الفاعلين الجدد وتمنع ظهور حلول دفع رقمية محلية تُناسب حاجيات المجتمع التونسي.

تطرح هذه الورقة رؤية سيادية وشاملة لتفكيك كارتال البنوك وإصلاح القطاع المالي بما يخدم مصلحة الشعب ويعزز السيادة الرقمية. تقوم هذه الرؤية على المبادئ التالية:

- تفكيك حلقات الاحتكار البنكي كمدخل أساسي لاستعادة القرار المالي الوطني.
- ضمان حق كل مواطن في الولوج إلى أدوات دفع رقمية ميسرة وآمنة.
- فتح المجال أمام الشباب والمبادرين لتطوير حلول تكنولوجية تونسية مستقلة.
- إدخال العملة الرقمية الوطنية كأداة سيادية تعزز الإدماج المالي.

توصي الورقة بجملة من الإصلاحات الجذرية، أبرزها:

- إلغاء شرط رأس المال المشطّ أو تخفيضه جذرياً بما يتناسب مع حجم المخاطر الفعلية.
- اعتماد نظام ترخيص متدرج يفتح السوق أمام تطبيقات الدفع الصغيرة والشركات الناشئة.
- فرض الانفتاح المصرفي (Open Banking) كحق سيادي للمستهلك التونسي.
- دعم التكنولوجيا المالية المحلية بحوافز جبائية وتمويلية، مع تعميم البنية التحتية الرقمية على كامل التراب الوطني.
- إنشاء هيئة رقابية مستقلة لضمان شفافية القطاع ومراقبة مسارات التراخيص.
- إشراك المجتمع في بناء الثقة عبر حملات تثقيف مالي وطنية شاملة.

إن تفكيك كارتال البنوك في تونس ليس إصلاحاً قطاعياً محدوداً، بل هو مشروع تحرر وطني يعيد للشعب سيطرته على أدواته المالية ويفتح الباب أمام بناء اقتصاد عصري سيادي، عادل، ومرن، بأيدي تونسية ومن أجل التونسيين.

مقدمة

في قلب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بتونس منذ سنوات، يتربّع كارتال البنوك على عرش غير معلن، يحتكر مفاصل النظام المالي ويوجّه السياسات لخدمة مصالح ضيقة على حساب الشعب والسيادة الوطنية. هذا الكارتال البنكي لا يسيطر فقط على التمويل التقليدي، بل يفرض كذلك قيوداً تنظيمية تخنق كل مبادرة للابتكار وتُقصي الفاعلين الجدد من السوق، خاصة في قطاع التكنولوجيا المالية. إن معركة تفكيك هذا الاحتكار ليست معركة تقنية فحسب، بل هي معركة تحرير للقرار المالي الوطني، ومعركة من أجل عدالة اجتماعية شاملة وسيادة رقمية حقيقية. ضمن هذا الإطار، يُقدّم "القرار الحرّ" هذه الورقة كخارطة طريق لإصلاح جريء وشامل للقطاع المالي في تونس، يضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية ويحرر السوق من قبضة النفوذ البنكي.

1. تشخيص الكارتال البنكي وأدواته الاحتكارية

1.1 هيمنة مصطنعة تخدم شبكة مصالح ضيقة

لقد رسّخ كارتال البنوك هيمنته عبر احتكار شبه مطلق لتراخيص مؤسسات الدفع، حيث ذهبت الغالبية العظمى من هذه التراخيص إلى شركات إما مملوكة مباشرة للبنوك الكبرى أو تابعة لمجموعات مالية ضخمة ذات ارتباط وثيق بمراكز النفوذ السياسي والاقتصادي. هذه السيطرة لم تكن نتيجة كفاءة تنافسية ولا حتمية اقتصادية، بل نتاج بيئة تنظيمية صممت خصيصاً لقطع الطريق أمام أي مبادرة مستقلة. يتم تسويق خطاب "الاستقرار المالي" كغطاء لتبرير هذه السياسات الإقصائية، في حين أن الواقع يُظهر أن هذا الاستقرار المزعوم ما هو إلا استمرار لهيمنة القلة على حساب الأغلبية.

1.2 بيروقراطية موجّهة لإقصاء المنافسين

تُستعمل البيروقراطية المالية اليوم كسلاح ناعم لقتل المبادرات الجديدة قبل أن تولد. فالمسار الحالي لمنح التراخيص يمثل متاهة معقدة تستنزف طاقات الفاعلين الجدد وتستهلك وقتهم ومواردهم حتى تنهار مشاريعهم في مهدها. الاشتراطات المبالغ فيها، خاصة في ما يتعلق برأس المال الأدنى، تحوّلت إلى حواجز مصممة بعناية لإبقاء السوق مغلقاً في وجه الشباب والمبادرين التونسيين. هذا الواقع لا يحمي المستهلك كما يدّعى، بل يحمي مصالح الكارتال البنكي الذي صاغ بنفسه قواعد اللعبة ليضمن بقاءه وحده في الساحة.

1.3 آثار كارثية على المجتمع والسيادة

إن استمرار هذا الوضع يُعمّق التهميش المالي لمئات الآلاف من التونسيين، خاصة في الأرياف والمناطق المهمشة، حيث يغيب النفاذ إلى أدوات دفع عصرية وبسيطة. كما أن غياب حلول دفع رقمية محلية يدفع نحو التعامل المفرط بالنقد، مع ما يرافقه من مخاطر مالية وأعباء غير مرئية تثقل كاهل المواطن. الأدهى من ذلك، أنّ الكفاءات التونسية في مجال التكنولوجيا المالية تُدفع قسراً نحو الهجرة أو نحو العمل مع شركات أجنبية في غياب فرص محلية حقيقية، مما يعني أن تونس لا تخسر فقط فرصتها في الابتكار، بل تخسر كذلك سيادتها الرقمية تدريجياً مع انكشاف السوق أمام حلول أجنبية قد تُفرض مستقبلاً على البلاد دون قدرة حقيقية على ضبطها.

2. المبادئ السيادية للإصلاح

2.1 تفكيك كارتال البنوك كخيار سيادي

تحرير السوق المالية في تونس من قبضة كارتال البنوك ليس خياراً تقنياً ولا مجرد تعديل في النصوص القانونية، بل هو قرار سيادي يرتبط مباشرة بحق الشعب في امتلاك أدواته المالية والسيطرة على مصيره الاقتصادي. إن كسر حلقات الاحتكار البنكي يمثل مدخلاً ضرورياً لتحقيق عدالة مالية حقيقية، وهو خطوة لا بد منها لإنهاء هيمنة المصالح الضيقة على الفضاء المالي الوطني.

2.2 بناء اقتصاد دفع رقمي عادل ومنفتح

اقتصاد الدفع الرقمي يجب أن يكون في خدمة عموم التونسيين، وليس امتيازاً تحتكره حفنة من المؤسسات الكبرى. الدفع الرقمي ليس رفاهاً ولا حكرًا على الأثرياء، بل هو حق سيادي يجب أن يكفله الإطار التشريعي والتنظيمي للجميع، بما يضمن دخول الشباب والمبادرين إلى هذا المجال الحيوي، ويفتح باب التمكين المالي للمواطن العادي.

2.3 دعم الابتكار المحلي في التكنولوجيا المالية

تونس اليوم تزرع بطاقات بشرية قادرة على تطوير حلول مالية مبتكرة تلائم خصوصيات السوق التونسية. يجب أن يتم تفكيك الحواجز المصطنعة التي تحول دون دخول هذه الكفاءات إلى السوق، عبر إصلاح جذري يمنح للتكنولوجيا المالية المحلية فضاءً رحباً للإبداع والتطور، في إطار بيئة تنظيمية عادلة وشفافة.

3. المحاور الإصلاحية الكبرى

3.1 إصلاح الإطار التنظيمي لتراخيص الدفع الرقمي

الإصلاح يبدأ من نفس القاعدة التي قامت عليها سياسة الإقصاء، وهي شرط رأس المال المشطّ الذي يشكّل اليوم السدّ الأول أمام المبادرين. يجب إلغاء شرط 5 ملايين دينار كرأس مال أدنى أو تخفيضه جذرياً إلى مستويات تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر المرتبطة بالنشاط. كما يجب اعتماد نظام ترخيص متدرج يُراعي طبيعة الخدمة المقدّمة، بحيث لا تُطالب التطبيقات الوسيطة ولا منصات عرض الحسابات برؤوس أموال مفرطة لا داعي لها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون آجال البتّ في طلبات التراخيص محددة قانوناً ولا تتجاوز 60 يوماً، مع إمكانية العمل المبدئي بتراخيص مؤقتة لتمكين الشركات الناشئة من الانطلاق دون تعقيدات.

3.2 فرض الانفتاح المصرفي كحق للمستهلك

انفتاح القطاع البنكي أمام الفاعلين الجدد ليس تفضلاً من البنوك بل حق سيادي للمواطن. يجب إلزام البنوك بفتح واجهات برمجية (APIs) تسمح لتطبيقات الدفع الجديدة بالوصول العادل للبنية البنكية، مع احترام مبدأ قابلية نقل بيانات المستهلك بين مختلف المنصات المالية. الانفتاح المصرفي سيُعيد التوازن للسوق ويكسر الحلقات المغلقة التي تحاصر المستهلك التونسي وتحد من خياراته.

3.3 بناء بيئة دفع رقمية سيادية

لا يكفي تفكيك القيود التنظيمية، بل لا بد من بناء بيئة رقمية وطنية قوية تدعم التكنولوجيا المالية المحلية. ويتطلّب ذلك توفير حوافز جبائية وتمويلية موجهة للشركات الناشئة، خاصة تلك التي تطوّر حلول دفع ميسرة تناسب الأحياء الشعبية والأسواق المحلية. كما يجب على الدولة أن تقود عملية تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية، بما في ذلك تعميم الإنترنت عالي السرعة وتعزيز مراكز البيانات الوطنية لضمان حماية البيانات والسيادة الرقمية.

3.4 إدخال العملة الرقمية الوطنية كآلية تحرر

العملة الرقمية الوطنية يجب أن تكون جزءاً من هذا المسار الإصلاحي الشامل، فهي ليست مجرد أداة تقنية بل آلية تحرر نقدي تعزز السيادة وتفتح المجال لتوسيع الإدماج المالي. من الضروري التسريع في تطوير هذه العملة تحت إدارة وطنية شفافة، مع ضمان تكاملها مع تطبيقات الدفع الرقمية المحلية، وتوجيه استخدامها لدعم حلول ملائمة للسوق التونسية، بعيداً عن الهيمنة البنكية.

4. الحوكمة وآليات الرقابة

لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح دون وضع منظومة رقابية مستقلة تضمن تطبيق القوانين بعدل وشفافية. من الضروري إنشاء هيئة وطنية تشرف على قطاع الدفع الرقمي وتضمن حيادها عن مراكز النفوذ البنكي. كما يجب تمكين باعثي المشاريع التونسيين من آلية ناجعة للتبليغ عن التعطيلات المحتملة في مسارات التراخيص، لضمان تكافؤ الفرص وعدم انحياز الإدارة لأي طرف.

5. التمكين المجتمعي وبناء الثقة

نجاح هذا التحول يتطلب تمكين المواطن من أدوات الدفع الرقمي وتعزيز ثقته بها. ولهذا الغرض، يجب على الدولة إطلاق حملات وطنية شاملة للتثقيف المالي وتبسيط مفاهيم الدفع الرقمي، خاصة في المناطق الداخلية. كما يتعين إطلاق نقاش وطني لصياغة هذه المرحلة الجديدة حتى تكون السيادة الرقمية مشروعًا جماعيًا يتبناه الشعب ولا يُفرض عليه من فوق.

خاتمة: نحو تحرير القرار المالي واستعادة السيادة الرقمية

تفكيك كارتال البنوك هو معركة حقيقية من أجل حرية القرار المالي، وعدالة الفرص، وبناء اقتصاد وطني متحرر من حلقات الاحتكار. إن اقتصاد المستقبل لا يمكن أن يُدار بعقليات الماضي، ولا يمكن أن يُبنى على إقصاء شباب تونس من ميادين الإبداع والابتكار.

نؤمن في القرار الحرّ أن تحرير السوق المالية وكسر حلقات النفوذ البنكي هما حجر الأساس في بناء اقتصاد عصري عادل، وسيادة رقمية لا تقبل المساومة. تونس قادرة على أن تصنع حلولها بأيديها، وأن تبني اقتصادًا يخدم شعبها لا قلة تحتكر مصيره.

إنها لحظة حاسمة تتطلب شجاعة سياسية، وحكمة تشريعية، ووعي شعبي متجدد. والتحرر من هذا القيد التنظيمي ليس أمنية، بل واجب وطني عاجل.

القرار الحرّ

تونس، جوان 2025